### ارتياح لقرار يخص الدولار

# تسليم حوالات التجار والصناعيين بالدولار وللمواطنين بـ٢٨٢٥ ليرة مقابل الدولار

**عبد الهادي شباط**

أكد مصدر في شركة صرافة مرخص لها العمل في السوق المحلية أنه سمح لشركات الصرافة بتسليم الحوالات الواردة من خارج البلد وفق ما يختاره صاحب الحوالة إما بالليرة السورية أو القطع الأجنبي (الدولار).

لكنه أوضح أن هذا الإجراء خاص بالتجار والصناعيين وغير مشمول به بقية المواطنين، الذين بإمكانهم استلام حوالاتهم بالليرة السورية وعلى سعر ٢٨٢٥ ليرة للدولار.

وفي اتصال هاتفي مع الصناعي إسماعيل زرزور أكد أن هذا القرار أو التوجيه بات نافذاً ومعمولاً به من شركات الصرافة وأنه بات متاحاً لأي صناعي أو تاجر استلام حوالته بالدولار، مبيناً أن هذا التوجه له أثر مهم في تعزيز القطع الأجنبي في السوق المحلية وخاصة لدى التجار والصناعيين الذين يعملون على تلبية احتياجاتهم من المواد الأولية وغيرها عبر الاستيراد وبالتالي يتحقق لديهم وفر في القطع الأجنبي وعدم حاجتهم للتوجه للسوق الموازية لتأمين احتياجاتهم وعدم حدوث ضغط وزيادة في الطلب على القطع الأجنبي.

وفي المحصلة بين أن ذلك يسهم في تحقيق استقرار المنتجات الصناعية ومختلف البضائع والمواد في السوق وهو ما يتفق مع الإجراءات الحكومية التي يتم العمل عليها لتخفيض الأسعار والمواد في الأسواق المحلية والوصول إلى مرحلة تحقيق استقرار سعري للسلع، وهو أكثر ما يهم الصناعي والتاجر لأن تثبيت سعر الصرف يحل في المقام الأول لديهم لأنه يسمح لهم في معرفة رأسمالهم وتحديد هوامش ربحية مقبولة وعدم تعرضهم لحالة من المقامرة ربح عال أو خسارة شديدة.

ويبدو أن هذا الإجراء بالسماح للصناعيين والتجار باستلام حوالاتهم كما ترد (دولاراً) أو غيره ضمن سلة الإجراءات التي تعمل عليها الحكومة لدعم سعر صرف الليرة السورية وتعزيز قيمتها أمام العملات الأجنبية حيث تم السماح قبل فترة بسيطة لشركات الصرافات بتمويل مستوردات التجار والصناعيين وخاصة المواد الأولية التي تدخل في صناعات المواد الغذائية ومن ثم تم تعديل سعر الحوالات في النشرة الرسمية التي تصدر عن مصرف سورية المركزي لتخفيف الهوة بين السعر السابق والأسعار التي كانت رائجة في السوق الموازية.

ومنه ترى الباحثة الاقتصادية رشا سيروب أن هذا الإجراء بالسماح باستلام الصناعيين والتجار حوالاتهم بالقطع الأجنبي هو إجراء صحيح وسليم ويخدم الاقتصاد الوطني، وخاصة أنه يخفف الضغط على طلب القطع الأجنبي في السوق الموازية والحد من المضاربات الحاصلة في هذه السوق.

لكن سيروب اعتبرت أن أهمية هذا الإجراء ترتبط بمدى تجاوب المصدرين والتجار والصناعيين مع هذا الإجراء وخاصة أن الكثير منهم لديه ثقافة إيداع قيم صادراتهم في مصارف خارج البلد والاحتفاظ بها لدى هذه المصارف كقطع أجنبي ولابد من حصول تغيير في مثل هذه الثقافة من التاجر أو الصناعي السوري وأيضاً لابد من جملة من الإجراءات لدى القطاع المصرفي مثل سهولة التعامل وفتح الحسابات وحركات الإيداع والسحوبات بما يسهم في تعزيز الثقة بالتعامل مع القطاع المصرفي المحلي وخاصة من شريحة المصدرين والتجار والصناعيين.

وعن تقديراتها حول حجم القطع الأجنبي الذي يسهل هذا الإجراء من دخوله للبلد بينت أنه ليس هناك تقديرات رسمية حول ذلك لكن هذه الحوالات تفوق حوالات المواطنين (الحوالات الشخصية) بكثير ويمكن الاستئناس برقم قيم الصادرات السورية وهي تعادل نحو مليار دولار سنوياً بينما تصل قيم المستوردات السورية سنوياً لنحو ٤ أضعاف هذا الرقم ويضاف لذلك القطع الأجنبي الذي يستهلك في التهريب.

وفي المحصلة ترى الباحثة أن هذا الإجراء إلى جانب الإجراءات التي سبقته بهدف تعزيز قوة الليرة السورية وضبط سعر الصرف في السوق من شأنها أن تسهم في زيادة معدل الحوالات الواردة للبلد بالقطع الأجنبي ومنه لابد من تسهيل حركة دخول الحوالات الخارجية وتبسيطها وتأطيرها وفق القنوات المصرفية بطرق شرعية، وخاصة أن معظم الحوالات الخارجية كانت تصل خلال الفترة الماضية عبر طرق غير شرعية والخاسر الوحيد هو الاقتصاد الوطني بينما كان يربح الوسطاء والسماسرة.

ويشار إلى أنه في منتصف الشهر الجاري، رفع مصرف سورية المركزي وسطي السعر الرسمي لصرف الدولار في نشرة المصارف والصرافة إلى ٢٥١٢ ليرة، كما رفع سعر شراء الدولار لتسليم الحوالات الشخصية الواردة من الخارج إلى ٢٥٠٠ ليرة.

### الأسعار ليس مبالغاً بها لكن الدخل منخفض

# نائب رئيس لجنة التصدير يتوقع أن يستقر الدولار حول ٢٥٠٠-٢٧٠٠ ليرة

**رامز محفوظ**

لم يلمس المواطن حتى اللحظة انخفاضاً واضحاً في أسعار المواد في السوق بالرغم من انخفاض سعر الصرف ووصوله تقريباً لحدود ما كان عليه قبل أشهر قليلة، فبعض الأسعار شهدت انخفاضاً لكن ليس بالمستوى المطلوب والذي يجب أن يكون عليه اليوم على حين أن مواد أخرى لم يلحظ عليها انخفاض واضح، والسؤال الذي يطرح نفسه بشكل دائم لماذا ترتفع الأسعار بشكل فوري ولحظي عند ارتفاع سعر الصرف على حين أنها تحتاج لوقت طويل للانخفاض بعد انخفاض سعر الصرف؟

«الوطن» تواصلت مع نائب رئيس لجنة التصدير في اتحاد غرف التجارة السورية فايز قسومة للوقوف على الأسباب الحقيقية لعدم انخفاض الأسعار حيث أكد أن الأسعار في السوق تنخفض حالياً مع انخفاض سعر الصرف ووصوله تقريباً لمستوياته السابقة قبل ارتفاع سعره، منوهاً بأنه كنظام عالمي فإن الأسعار ترتفع بسرعة وتنخفض ببطء وهذا الأمر موجود ومعروف عالمياً.

وفي تصريح لـ«الوطن» أكد قسومة أنه في حالة انخفاض الأسعار تقوم حلقات البيع بتخفيض مشترياتها إذ إن بائعي المفرق يحتاجون لوقت طويل حتى يبيعوا بضائعهم التي اشتروها بسعر مرتفع عندما كان سعر الصرف مرتفعاً.

وأكد أن ارتفاع سعر الصرف خلال الفترة الماضية لم يكن له أي معنى أو مبرر، مضيفاً: بحسب رأيي الشخصي فإن سعر الصرف سيعود قريباً لمستوياته الطبيعية عندما كان بـ ٢٧٠٠ ليرة.

وبالنسبة لموضوع عدم انخفاض الأسعار وعودتها كما كانت بالرغم من انخفاض سعر الصرف ووصوله لمستوياته السابقة قبل أشهر تقريباً لفت قسومة إلى أن الأسعار بدأت بالانخفاض لكنها تحتاج قليلاً من الوقت كي تنخفض أكثر، مشيراً انه كل أسبوع سنلحظ انخفاضاً بنسبة قليلة في الأسعار.

وأوضح أن تحديد سعر الدولار الجمركي منذ مدة بـ٢٥٠٠ ليرة حد من درجة انخفاض الأسعار إذ إن هذا التسعير الجديد للدولار زاد من الرسوم الجمركية المفروضة على الاستيراد بنسبة ١٠٠ بالمئة، مبيناً في الوقت نفسه أن الأسعار ستنخفض بشكل أكبر خلال الأيام القادمة لكنها لن تعود إلى مستوياتها السابقة كما كانت قبل ارتفاع سعر الصرف منذ أشهر بسبب إضافة رسوم جمركية جديدة على الاستيراد.

وبين أنه نتيجة ارتفاع سعر الصرف الجمركي من ١٢٥٦ إلى ٢٥٠٠ ليرة سترتفع الأسعار قياساً إلى الأسعار التي كانت قبل ارتفاع سعر الصرف منذ أشهر بنسبة تتراوح بين ٧. ٥ و١٢. ٥ بالمئة.

وتوقع قسومة ألا يتجاوز سعر الصرف ٢٧٠٠ ليرة في ٢٠ رمضان الجاري وهناك خطوات جديدة يقوم فيها المصرف المركزي لاستمرار سعر الصرف بالانخفاض، لافتاً إلى أن الحكومة تسعى وتتأمل أن يستقر سعر الصرف على السعر الذي حددته وهو ٢٥٠٠ ليرة.

ونوه إلى أن الأسعار انخفضت بنسبة ٢٠ بالمئة، لافتاً إلى أن الأسعار ليس مبالغاً بها لكن المشكلة في دخل المواطن الذي يعتبر ضعيفاً حالياً.



### إنتاج خجول ومتواضع لمؤسسة الدواجن

# وزير الزراعة يتحدث عن «رؤية» لتطوير قطاع الدواجن

**هناء غانم**

تأكيد وزير الزراعة المهندس محمد حسان قطنا زيادة الطاقة الإنتاجية للمؤسسة العامة للدواجن ليس الأول من نوعه وما نجده أن إنتاج المؤسسة متواضع لأن المؤسسة محكومة بخطط إنتاجية، ومؤسسة الدواجن من المنشآت الكبيرة التي يجب تقديم الدعم الأكبر لها فإنتاج ٣٠ مليون بيضة مائدة خلال ثلاثة أشهر إنتاج خجول إضافة للفروج والصيصان وباختصار الأرقام التي طرحت متواضعة، علماً أنه يجب أن تكون هذه المؤسسة قوة ضاربة في الأسواق باعتبارها تنتج أهم مادتين في الأسواق البيض والفروج.!

ومن جديد ناقش مجلس إدارة المؤسسة العامة للدواجن خلال اجتماع عقد أمس برئاسة وزير الزراعة الخطة الإنتاجية المقترحة للمؤسسة لعام ٢٠٢٢، وواقع المؤسسة وسبل تطوير عملها.

وأكد وزير الزراعة زيادة الطاقة الإنتاجية للمؤسسة، وتحقيق التكامل بينها وبين مؤسسة الأعلاف بما ينعكس إيجاباً على الإنتاج، وطلب من مجلس الإدارة وضع رؤية لتطوير قطاع الدواجن والمساهمة في تنظيمه بما يساهم في تحسين الإنتاج والإنتاجية ويحقق توازناً في السوق بالنسبة للأسعار وتوافر المنتجات، وتقديم المقترحات اللازمة لإعادة المداجن المتوقفة في القطاع الخاص إلى العملية الإنتاجية.

وبين مدير عام المؤسسة المهندس سراج خضر أن إنتاج المؤسسة خلال الربع الأول من هذا العام بلغ ٣٠ مليون بيضة مائدة و٢٠٠ طن فروج مذبوح ومنتظف، و١٠٠ ألف صوص فروج، و٤٠٠ ألف صوص بياض.

وفي تصريح لـ«الوطن» أكد مدير عام مؤسسة الدواجن أن المؤسسة تسعى إلى زيادة الإنتاج والكميات بما يتناسب مع الطلب، وأضاف لاشك بأن هناك ارتفاعاً ملحوظاً في أسعار الفروج والبيض لكن نحن مؤسسة اقتصادية وموضوع الأسعار مرتبط بالعرض والطلب.

وأضاف: إن خطة المؤسسة لهذا العام هي إنتاج ١٠٠ مليون بيضة مائدة و٦٠٠ طن فروج مذبوح ومنتظف، و٢.٥ مليون صوص فروج، ومليون صوص بياض.

### مدير «تاميكو» ينفي انقطاع السيتامول

# العلي لـ«الوطن»: ننتج ٨٠٠ ألف قرص يومياً

**الوطن**

دخل صنف سيتامول «تاميكو» ميدان لعبة الاحتكار والتخزين عند بعض الصيادلة نظراً لارتفاع الطلب عليه من جانب المستهلكين لجودته وسعره المقبول، لكن هذه الوفوقية للمنتج المحلي أوقعته في شرك الاحتكارات واستغلال حالة الطلب عليه من قبل البعض تحقيقاً لمنافع سيدفع فاتورتها المرضى، ومن يطلب السيتامول في العديد من صيدليات دمشق وريفها يكون طلبه غير متوافر والذريعة المسوقة لدى بعض الصيادلة أنه مقطوع من الشركة المنتجة.. لكن الشركة مستمرة في الإنتاج وبوتائرها الإنتاجية المحددة، وبدأ الصيادلة برفع سعر المنتج وتسويق منتجات مشابهة له ينتجها القطاع الخاص.

مدير عام شركة «تاميكو» فداء العلي أكد لـ«الوطن» أنه لا صحة لانقطاع صنف الدواء من السيتامول المرغوب فيه جداً من جانب الوكلاء والصيادلة وتالياً من المستهلكين للمزايا العديدة التي يمتاز بها هذا الصنف، إلى جانب الأصناف المنتجة محلياً في الشركة، والتي حققت مستويات متقدمة بالإنتاج وبجودة ووصلت إلى تحقيق إنتاج خمسين صنفاً دوائياً حتى الآن، وهذا لا انعكاس إنتاجي وسمعة عالية وأضاف العلي: لا مشكلة إنتاجية لدينا، والمواد الأولية لإنتاج الصنف متوافرة

الإنتاج حسب مواصفات عالمية وتقنية عالية.

وبكثرة، وننتج يومياً بين ٦٠٠ – ٨٠٠ ألف قرص، وبحال تم توزيع تلك الكميات بعقلانية مع الأصناف الأخرى التي يستجره الوكلاء تكفي الطلبات للصيدليات، فلا خوف أبداً، وهناك عقود مثبتة وقادرون على تلبيتها بأوقاتها المحددة، ولكن ما يحصل أن الصنف عليه طلب من جانب الصيدليات والوكلاء، يأتي الوكيل يطلب تحميل كميات محددة فقط من السيتامول دون أصناف أخرى متفق عليها، هنا الشركة لا تلبي مثل طلبات كهذه، إلا طلبات كاملة لطلبية من جميع الأصناف والزمر الدوائية. فالوكيل ملزم بتحميل كل الأصناف حسب الاتفاقات، إلا أحياناً يأتي بطلبه فقط استجرار صنف السيتامول وهذا لن يتم، حيث يجب استجرار كل الأصناف المتفق عليه، كذلك نقابة الصيدلة تأخذ عن طريق الوكلاء، وهي رافد أساسي في الاستجرارات، لكن يمكن أن يحصل بعض الإشكالات عند بعض الوكلاء وبعض الصيدليات، ومن جهتنا كشركة تاميكو فإن الإنتاج حسب الطاقات الموضوعة ويجري وفق الاستطاعات الإنتاجية، ولم يتوقف سير خط الإنتاج للصنف أبداً، وكلام توقف خط سيتامول عن الإنتاج كلام غير دقيق.

ومن جانب آخر هناك حركة إنتاج جيدة لكل الأصناف، وهناك طلبات متزايدة على اقتناء منتجات الشركة، وهذا يدل على المكانة التي حققتها الشركة.

### الحليب من دمشق إلى العراق.. ومن حماة إلى الخليج

# ونوس لـ«الوطن»: ارتفاع تكاليف النقل حال دون انخفاض الأسعار

## الصعيدي: السبب موسم المراعي الضعيف وقلة العرض والتصدير

**محمد راكان مصطفى**

شهدت أسعار الحليب ومشتقاته خلال الفترة الأخيرة فورة جديدة رغم انخفاض سعر الصرف الذي من المفترض أنه انعكس بانخفاض أسعار مدخلات الإنتاج وعلى رأسها الأعلاف؟

مدير الأسعار في وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك علي ونوس قال: من الطبيعي أن يترافق انخفاض أسعار الأعلاف مع انخفاض أسعار الحليب ومشتقاته، مضيفاً: ولكن موضوع ارتفاع تكاليف النقل أثر بشكل سلبي في تكاليف الإنتاج ما حال دون انخفاض الأسعار.

ونوس لفت إلى زيادة أجور النقل بشكل واضح بين مراكز الإنتاج والأسواق بسبب أزمة المحروقات التي مرت بها البلاد بسبب الحصار الجائر على الشعب السوري، مشيراً إلى أن مخصصات المحروقات لسيارات التوزيع لنقل الإنتاج من المزارع إلى الأسواق لا تكفي احتياج القطاع، موضحاً أن التكاليف الأساسية في الإنتاج الحيواني تتركز في الأعلاف والنقل، متوقعاً أن يطرأ انخفاض على الأسعار مع وجود انفراج فعلي في توافر المحروقات.

وأشار مدير الأسعار إلى وجود عامل آخر أثر في أسعار الإنتاج الحيواني وهو انخفاض عدد رؤوس الحيوانات سواء من ماعز أو أبقار أو أغنام، الأمر الذي أدى إلى وجود انخفاض في العرض مقابل الطلب، وبالتالي يساهم ذلك في ارتفاع الأسعار.

ولفت ونوس إلى أن الإنتاج من حليب غير قابل للتخزين في المزرعة لعدم وجود المعدات اللازمة للتخزين، ما يفرض على المزارع نقل إنتاجه إلى السوق أو إلى ورشات إنتاج الألبان.

رئيس الجمعية الحرفية للألبان والأجبان عبد الرحمن الصعيدي كشف لـ«الوطن» أن موسم المراعي لهذا العام ضعيف، وبالتالي لن يكون لها مساهمة في تخفيض أسعار الحليب ومشتقاته.

وأشار الصعيدي إلى أن كيلو العلف انخفض من ١٦٠٠ ليرة إلى ١٢٥٠، ويباع حالياً كيلو الحليب من المنتج بسعر ١١٠٠ ليرة للكيلو، مضيفاً: ورغم ذلك هناك خسارة للمنتج.

وعلل رئيس الجمعية سبب ارتفاع الأسعار عوضاً عن انخفاضها إلى قلة العرض مقارنة بالطلب إضافة إلى التصدير، موضحاً أن التصدير يتم من دمشق إلى العراق فقط وحصراً لمادة الجبنة المطبوخة، على حين أن الكميات الكبيرة تصدر من حماة مباشرة باتجاه أسواق الخليج.

وشدد الصعيدي على أن مادة الحليب غير قابلة للتخزين والاحتكار، وأنه على المنتج التصرف بها خلال وقت قصير، مشيراً إلى الخسائر الكبيرة التي تعرض لها قطاع الثروة الحيوانية خلال سنوات الحرب الظالمة على البلاد.

وفي جولة لـ«الوطن» إلى أسواق دمشق رصدت وجود ارتفاع في أسعار الألبان ومشتقاته حيث سجل سعر كيلو الحليب سعر ١٢٥٠ ليرة سورية، وسعر كيلو اللبن الرائب ١٥٠٠، وسعر كيلو اللبن المصفى الصاع تجاوز ٦٠٠٠، وسعر كيلو الجبنة الشلل بلغ ١٢ ألف ليرة سورية والجبن البلدي سعر الكيو ٦٠٠٠ ليرة.